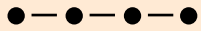
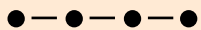


أخبار الشركات

ارتفعت القيمة السوقية لبورصة البحرين في أول أسبوع من يوليو الجاري إلى ٨,٢ مليارات دينار، مقابل نحو ٨,٠٣ مليارات دينار بنهاية الأسبوع الأخير من يونيو الماضي، بمكسب بلغ ١٧٠ مليون دينار في ه أيام. وصعد مؤشر السوق بختام الأسبوع بنسبة وصلت إلى ١,٥١٪، ببلوغه مستواه الحالي عند ١٣٣٠,٨٢ نقطة مقابل مستوى ١٣١٠,٩٩ في الأسبوع الماضي، بمكسب ١٩,٨٣ نقطة. وزادت سيولة السوق إلى ٥,٢٣ ملايين دينار، مقابل ٤,٣٨ ملايين دينار، عبر تداولات قفزت إلى ٢٨,٤١ مليون سهم.



قالت شركة (ممتلكات القابضة)، الذراع الاستثمارية لحكومة مملكة البحرين إنها رفعت حصتها إلى نحو ٩٧٪ من أسهم الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) بعد أن ضخت (ممتلكات) أموالاً لمساعدة الشركة بعد الظروف الصعبة التي مرت بها صناعة السفن في العالم. وأعلنت (أسري) في منتصف مايو الماضي عن قيام شركة ممتلكات البحرين القابضة بضيخ رأسمال جديد فيها من طرفها، حيث أصبحت المساهم الرئيسي في (أسري).



أعلنت مجموعة (جي إف إتش) أن مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني أكدت تصنيفها طويل الأجل لمخاطر الائتمان (IDR) الخاصة بمجموعة جي إف إتش بمعدل (B)، مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما أكدت فيتش تصنيفها قصير الأجل لمخاطر الائتمان بمعدل (B). ويعكس قرار فيتش الجهود المتواصلة لإدارة المجموعة لإعادة صياغة نموذج أنشطة أعمالها مع التركيز على الاستثمارات المدرة للدخل والحد من المخاطر.



وقع بنك البحرين الإسلامي، مذكرة تفاهم مشترك مع شركة (بن فقيه للاستثمار العقاري). وتهدف الاتفاقية إلى تقديم تمويل للزبائن الراغبين في شراء فيلا في مشروع السدرة السكني الفاخر التابع لشركة بن فقيه للاستثمار العقاري والذي يتميز بتقديم تخفيض بنسبة ٥٪ على الدفعة الأولى، وفترة تمويل تصل إلى ٢٥ عاماً.

مقارنة بـ ٨,٩٥٦ مليار دينار للفترة نفسها من العام ٢٠١٧..

١١,٥ مليار دينار إجمالي الدين العام للبحرين حتى مايو الماضي

الحكومية، هي إحدى أدوات الدين العام التي من خلالها تقتترض الحكومة الأموال بالطريقة التقليدية، بينما تستخدم الحكومة أدوات أخرى للاقتراض بالطريقة الإسلامية، مثل صكوك السُّلم الإسلامية وصكوك التَّاجير الإسلامية. وسجل السعر العائد على صكوك السُّلم الإسلامية قصيرة الأجل نسبة ٣,١٣٪ خلال الفصل الأول من العام الجاري، فيما ارتفع متوسط السعر العائد على صكوك التَّاجير الإسلامية قصيرة الأجل إلى ٣,٢٧٪، مقابل ٢,٣٥٪ خلال العام ٢٠١٧. أما متوسط السعر العائد على صكوك التَّاجير الإسلامية طويلة الأجل والمحلية والدولية فقد زاد بنسبة ٢,٥٦٪ خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٨، مقابل ٢,٣٤٪ في نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٧. ومن جانب سندات التنمية الحكومية طويلة الأجل فقد زاد متوسط سعر الفائدة على السندات الحكومية طويلة الأجل والمحلية والدولية إلى ٢,٨٣٪ خلال الربع الأول مقابل ٢,٧١٪ في الربع الرابع من العام ٢٠١٧.



فقد زادت النسبة إلى ٣,٣٣٪ مقارنة به ٢,٣٥٪ خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وأما تلك التي تُستحق خلال ١٢ شهراً فقد ارتفعت إلى ٣,٧٩٪ خلال الربع الأول من العام الجاري مقابل ٣,٠٤٪ خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧. ويشار إلى أن أذونات الخزنة

قيمتها ٦,٩١٣ مليارات دينار في مايو، بينما أصدر سندات تنمية في الفترة نفسها من عام ٢٠١٧ بقيمة ٥,٣٢٩ مليارات دينار، بزيادة بنسبة ٢٩,٧٪. وارتفعت الفوائد على أذونات الخزنة الحكومية التي تُستحق في ٣ أشهر إلى ٣,١٥٪ خلال الربع الأول من العام ٢٠١٨، وأما التي تُستحق خلال ٦ أشهر

أصدر مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين إصدارات من أدوات الدين العام تبلغ ١١,٥ مليار دينار خلال مايو ٢٠١٨، مقارنة بنحو ٨,٩٥٦ مليارات دينار للفترة نفسها من العام ٢٠١٧، أي بزيادة بنسبة ٢٨,٤٪، وفقاً لآخر إحصائية أصدرها المصرف. وبلغت إصدارات أذونات الخزنة الحكومية خلال مايو الماضي نحو ٢,١١٠ مليار دينار، مقارنة بـ ١,٨١٠ مليار دينار للفترة نفسها من العام ٢٠١٧، وتم إصدار أذونات جديدة بقيمة ٤١٥ مليون دينار بينما بلغت الأذونات المستحقة ٤٤٠ مليون دينار.

أما إصدارات صكوك التَّاجير الإسلامية خلال مايو من العام الماضي فبلغت ٢,٣٤٨ مليار دينار مقارنة بـ ١,٦٨٧ مليار دينار للفترة نفسها من العام ٢٠١٧، بينما استقرت إصدارات صكوك السُّلم الإسلامية عند ١٢٩ مليون دينار منذ مايو ٢٠١٧ وحتى مايو ٢٠١٨.

فيما أصدر المصرف المركزي نيابة عن الحكومة سندات تنمية حكومية

بالرغم من النمو البطيء خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٨..

انتعاش مرتقب للنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي



نمو إجمالي الناتج المحلي هذه السنة وفي السنة ٢٠١٩، ولكن لا يعني ذلك أن نشعر بالرضا التام عن الوضع الراهن. فمع تصاعد حدة التوترات على صعيد التجارة العالمية والمخاطر الجيوسياسية، وارتفاع أسعار الفائدة، تصبح الإصلاحات الاقتصادية على درجة بالغة من الأهمية من أي وقت مضى، وذلك لضمان تحقيق نمو أقوى ومستدام وشامل.

المتوقع أن يتسارع نمو إجمالي الناتج المحلي بمعدلات أكبر للدول المصدرة للنفط خلال هذه السنة، وكذلك في سنة ٢٠١٩.

ويقول محمد بردستاني، المستشار الاقتصادي لمعهد المحاسبين القانونيين ICAEW، والخبير الاقتصادي الأول للشرق الأوسط في مؤسسة (أكسفورد إيكونوميكس): «ستشهد اقتصادات الشرق الأوسط تعافياً في

لدول مجلس التعاون الخليجي تتسم بالإيجابية هذا العام، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط، وزيادة الإنفاق الحكومي، والتقدم المطرد للإصلاحات الاقتصادية.

ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس بنسبة ٢,٣٪ هذه السنة، مرتفعاً من ٠,١٪ العام الماضي. وبينما تزيد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من إنتاج النفط، من

يرى معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAE في أحدث تقرير له بعنوان (رؤى اقتصادية: الشرق الأوسط للربع الثاني ٢٠١٨)، أن اقتصادات الشرق الأوسط تسير نحو التعالي من صعوبات العام ٢٠١٧. ويوجه عام، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي للشرق الأوسط بنسبة ٢,٤٪ في العام الحالي ٢٠١٨، على الرغم من البداية البطيئة نسبياً في الربع الأول منه، والبيئة الجيوسياسية المتوترة. ومع ذلك، تقول المؤسسة المتخصصة في المحاسبة والتمويل إن التوقعات وسامات المخاطر تبدو متفاوتة على مستوى اقتصادات الشرق الأوسط.

ويوضح التقرير الذي تم إعداده من قبل مؤسسة (أكسفورد إيكونوميكس) - شريك معهد المحاسبين القانونيين ICAEW والمتخصص في التوقعات الاقتصادية - أن الآفاق الاقتصادية